العدد (1923) السنة الثامنة - الأحد (3) تشرين الأول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

### تصريحات عدم المشاركة في حكومة المالكي لا تمثل الموقف الحقيقي

# إشارات إيجابية من الخارج: دعـوات من قطر والأردن والكويت لدولة القانون

## علـى الأديـب: الرئاسـة محسومـة والبرلمـان للعراقيـة والمجلـس السياسـي ينتظـر المفاوضـات

□ متابعة/ المدى

كشف مصدر رفيع المستوى في ائتلاف دولة القانون لـ(المدى) عن تسلم دعوات لزيارة الاردن وقطر والكويت بهدف التباحث بشأن مستجدات الاوضاع السياسية في العراق ومسار تشكيل حكومة شراكة تضم جميع الاطراف.

وتوجه امس السبت وفد من دولة القانون الى دولة قطر للقاء اميرها الشيخ حمد بن ثاني وعدد من المسؤولين القطريين هناك.

وقال المصدر للوكالة الاخبارية ان وفدا من ائتلاف دولة القانون غادر الى دولة قطر تلبية لدعوة تلقاها من الامير الشيخ حمد بن ثاني لاجراء مباحثات مع المسؤولين هناك بشأن ازمة تشكيل الحكومة، وعرض اخر المستجدات السياسية العراقية، لاسيما بعد اختيار التحالف الوطني نوري المالكي مرشحاً لرئاسة الوزراء.

واضاف المصدر ان الوفد سيحمل رسالة من رئيس الوزراء وزعيم دولة القانون الى امير دولة قطر.

ومن المؤمل ان يتوجه الوفد بعد زيارة قطر الى عدة دول منها الكويت والأردن.

على صعيد متصل، أعلن ائتلاف دولة القانون أن التحالف الوطني سيضع آلية نقاط متفق عليها بين الكتل السياسية لتوزيع المناصب، متوقعاً في الوقت ذاته انعقاد جلسة البرلمان خلال الأيام العشرة المقبلة.

وقال نواب في التحالف أنه سيضع آلية نقاط متفق عليها لتوزيع المناصب بمشاركة القائمة العراقية تتضمن تكليف الكتل بالرئاسات الثلاث واختيار نواب رئيس الجمهورية ونواب رئيس البرلمان، فضلا عن اختيار الوزراء، مبيناً أن الآلية ستعتمد الاستحقاق الانتخابي في توزيع المناصب على الكتل السياسية.

وأضاف المصادر "أن التحالف الوطني سيدعو الكتل الأخرى إلى التحاور بشان اختيار الهيئة الرئاسية للبرلمان العراقي للاتفاق عليها ليتم بعدها عقد البرلمان العراقي"، مشيراً إلى أن"تصريحات بعض الساسة بشان عدم الاشتراك في حكومة يرأسها المالكي هي انفعالات لا تمثل الموقف الحقيقي لجميع الكتل الراغبة في تشكيل حكومة شراكة وطنية.

وبدأ التحالف الوطني، بعد ساعات من اعلان ترشيح نوري المالكي لمنصب رئيس الوزراء المقبل، بخطوات تشكيل الحكومة.

ففي تصريحات صحفية ادلى بها القيادي في أئتلاف دولة القانون، علي الاديب، قال إن التحالف سيشرع في مفاوضاته مع بقية الكتل السياسية للتفاهم بشأن رئاستي الجمهورية والبرلمان، بعد أن حسم منصب رئاسة الوزراء لمرشحه نوري المالكي، مبينا أن رئاسة المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية الذي عرض على العراقية في وقت سابق أصبح الآن خاضعاً للتفاهمات السياسية.

التحالف الذي حسم أمره ورشح المالكي لرئاسة الوزراء شكل لجانا تفاوضية ستشرع بالتباحث مع بقية الكتل السياسية بشأن المناصب السيادية، وابرزها رئاستا الجمهورية والبرلمان، فيما بيّن الاديب ان المنصبين هما الآن من حصة ائتلاف الكتل الكردستانية والعراقية، فيما ستبقى رئاسة المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية خاضعة للتفاهمات السياسية.

وجاء هذا بعد ساعات من اعلان التحالف الوطني، عن اختياره المالكي مرشحاً لرئاسة الوزراء، منهياً بذلك جدلاً طويلاً استمر قرابة خمسة أشهر بشأن آليات اختيار رئيس الوزراء، في ظل الصراع بين أقطاب التحالف الوطني.

وبحسب الاديب، فإن التحالف الوطني منفتح على بقية القوائم، ولا نية لديه لاستبعاد أي طرف من حكومة الشراكة الوطنية التي نسعى لتشكيلها، بما في ذلك القائمة العراقية، وان التشكيلة الحكومية يجب ان تضم المكونات العراقية بما يضمن نجاحها كحكومة شراكة وطنية حقيقية.

واوضح ان موقف التحالف الكردستاني هو موقف مساند للتحالف الوطني، وهو ما أعلنوه بشكل واضح منذ بداية تشكيل التحالف، وهذا ما سيوفر للطرفين فرصة الاسراع في تشكيل الحكومة بالتشارك مع الكتلة العراقية وباقي الكتل السياسية.

واتفق معظم ردود الافعال بشأن ترشيح نوري المالكي من قبل التحالف الوطني لولاية ثانية لرئاسة الوزراء على كونها خطوة "ايجابية" ستدفع بالعملية السياسية إلى "بر الأمان"، كما وصفها النائب عمر الهيجل عن كتلة التوافق.

وبدوره اعتبرها النائب عن التحالف الكردستاني عبد الباري زيباري أنها "وصول الى مرحلة جديدة" من العمل بين الكثير من القوى السياسية التي تجمعها مشتركات عديدة تساعد في مواصلة العملية السياسية بخطوات سريعة الى الامام، مشيراً الى ان هناك اتفاقاً "شبه عام" لدى هذه القوى على انتخاب جلال طالباني رئيسا للجمهورية.

وعن موقف القائمة العراقية، قال النائب حسن السنيد من دولة القانون، إن "العراقية ليست ضد العملية السياسية ولا اعتقد انها ستعمل على عرقلة تشكيل الوزارة، متوقعاً ان تأخذ القائمة التي يتزعمها اياد علاوي "دورها ومكانها المناسب"، على حد وصفه.

اما القيادي في التيار الصدري قصي السهيل، فقد اشار الى ان غياب المجلس الاعلى وحزب الفضيلة عن الاجتماع الذي اعلن فيه ترشيح المالكي يعود لـ"أسباب فنية وغير سياسية"، مشيداً بدور المجلس الأعلى وحزب الفضيلة في الفترة الماضية في تكوين التحالف الوطني واستمراره.

ورأى السهيل "ان ما تم هو ليس اختيار شخص المالكي بقدر ما هو برنامج مبني على شراكة حقيقية وضعه التحالف الوطني للمرحلة القادمة"، مشيراً الى ان التحالف سيباشر فوراً بعقد اجتماعات تفاوضية مع الكتل الفائزة بالانتخابات كافة وبضمنها القائمة العراقية.

من جهته اعلن النائب عن المجلس الأعلى جمعة العطواني ان المجلس لم ينسحب من التحالف الوطني وانه "يبارك هذه الخطوة"، ويتمنى ان تكون بالاتجاه الصحيح من خلال مشاركة جميع الكتل السياسية بما فيها القائمة العراقية، مؤكداً "ان المجلس ليس لديه تحفظات على ترشيح المالكي ويرجو ان يحقق فعلاً تشكيل حكومة شراكة وطنية لا تهمش أحداً"، وأضاف "اما اذا كانت خلاف ذلك فنعتبرها حكومة ليست ناجحة ولن نشترك فيها"، على حد تعبيره. وعن غياب المجلس الأعلى عن اجتماع التحالف الوطني اشار نصار الربيعي النائب عن التيار الصدري الى ان عمار الحكيم زعيم المجلس الاعلى كان قد عقد اجتماعا ظهر امس الاول مع نوري المالكي وان موقفه "كان ايجابيا" وان الخلاف مع الحكيم هو "خلاف فني وسيتم في وقت لاحق التفاوض لحله بخاصة وان المجلس الأعلى ما زال متمسكاً بالتحالف الوطني باعتباره "الكتلة الأكبر" في البرلمان العراقي.

وعن المرحلة القادمة، أكد الربيعي "أن التحالف يريد استيعاب كل الكتل السياسية لان ذلك سيؤدي حتما الى تشكيل حكومة قوية ومستمرة من خلال التوافق، وان ما حصل هو ضمان لاستمرار العملية السياسية" في العراق. وعن المعارضة التي قد تتشكل اذا لم يتم التوافق فعلا، قال الربيعي "مع رغبتنا في مشاركة فاعلة للجميع، الا ان ذلك لا يعني اننا ضد قيام معارضة حقيقية وقوية" تحت قبة البرلمان.

### الاسـدي يسـتبعد تـأثـر الـتـحـالـف..

## العراقية تحاور "المعترضين" والمجلس لا يريدها في خارج "الشراكة"

□ بغداد/ هشام الركابي

في الوقت الذي اكد فيه المجلس الاسلامي الاعلى ان حواره مع العراقية كان لحثهم على المشاركة في حكومة الشراكة، لا تزال القائمة العراقية ترفض ترشيح رئيس الوزراء نوري المالكي عن التحالف الوطني لولاية ثانية.

وأكد القيادي في المجلس الاعلى الاسلامي الذي يتزعمه عمار الحكيم ان اجتماعهم مع اعضاء القائمة العراقية كان لغرض حثهم على عدم التزام جانب المعارضة أو مقاطعة الحكومة المقبلة.

وقال حبيب حمزة الطرفي في تصريحات صحفية ادلى بها امس ان المجلس الاعلى يعد جميع القوى السياسية فاعلة، وعليه لابد من مشاركتها جميعها في العملية السياسية.

وتباينت ردود افعال القوى السياسية اثر ترشيح التحالف الوطني مرشحه نوري المالكي لرئاسة الحكومة المقبلة اذ ابدت بعض القوى ومنها جبهة التوافق العراقية والتحالف الكردستاني ترحيبها بترشيح المالكي رئيسا للوزراء، في حين اعلن ائتلاف العراقية بزعامة د. اياد علاوي رفضه لترشيح المالكي رئيسا للحكومة المقبلة.

وعقدت العراقية اجتماعا لدراسة ترشيح المالكي والموقف المتخذ بشان هذه الخطوة من قبل التحالف الوطني، وبدا انهم يفكرون، حاليا، بتشكيل الكتلة الاكثر عدداً وهو الامر الذي طالما رفضوه.

وقال القيادي في ائتلاف العراقية عبد الكريم الحطاب، الذي حضر اجتماع امس، في تصريح خص به "المدى" "اننا اعلنا موقفنا الرسمي من ترشيح المالكي رئيسا للوزراء"، واضاف: "قررنا عدم الاعتراف بهذا الاعلان لانه لا يضم جميع القوى الفائزة في الانتخابات".

وكشف الحطاب ان العراقية مستمرة في حواراتها مع المجلس الاسلامي الاعلى وحزب الفضيلة بغية تشكيل جبهة رافضة للحكومة التي ستشكل من قبل التحالف الوطني.

ويبدو ان ائتلاف العراقية بدأ بالاستعانة بمن كان يصفهم في فترات سابقة بالخصوم، بهدف تشكيل الحكومة وقطع الطريق امام مرشح التحالف الوطني.

ويرى مراقبون للشأن السياسي ان محاولات العراقية كسب بقية الاطراف وتشكيل حكومة بعيدة عن التحالف الوطني صعبة للغاية. ويرجح البعض امكانية تشكيل حكومة بزعامة نوري المالكي وانها الاقرب الى ارض الواقع بدعوى ان الاخير لديه تفاهمات كبيرة مع قوى التحالف الكردستاني خصوصا بما يتعلق بالورقة الكردية التي قدمت الى جميع الاطراف السياسية.

في هذا السياق أكدت قائمة إئتلاف دولة القانون ان القائمة العراقية لن تستطيع التأثير على تشكيل الحكومة المقبلة برئاسة المالكي، مؤكدة على ان محاولة اقناع المجلس الاعلى الاسلامي وحزب الفضيلة بالانسحاب من التحالف لن تترتب عليها آثار قانونية.

وقال عضو إئتلاف دولة القانون خالد الاسدي ان المجلس الاعلى الاسلامي وحزب الفضيلة لو قررا فعلا الانسحاب من التحالف الوطني فإن ذلك لن يؤثر على هيكلية التحالف بإعتباره الكتلة الاكبر على وفق تفسير المادة(٧٦) من الدستور العراقي.

### تباين في وجهات النظر بين حكومة الشراكة والأغلبية

## باحثون لـ المدى: التحالف الوطني قطع نصف الطريق لكن الأصعب ينتظرهم

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

اعتبر مراقبون ان الشراكة التي يجب ان تعتمدها الحكومة المقبلة هي شراكة القرار السياسي، مشيرين إلى ان الازمة لم تنته بمجرد تسمية مرشح رئيس الوزراء من قبل التحالف الوطني فالطريق، بحسب أرائهم، لا يزال طويلا من اجل تشكيل حكومة ترضي جميع الاطراف.

اكاديميون حذروا في احاديث لـ"المدى" من تشكيل حكومة اغلبية على اعتبار العراق بلداً متعدد الطوائف الامر الذي يتطلب ان تشكل حكومة يمثل فيها الجميع.

استاذ العلوم السياسية بجامعة بغداد سعد الحديثي اشار الى ان مدى نجاح الحكومة يعتمد على شكل النظام السياسي الموجود والظروف السياسية الداخلية، اضافة الى المحيط الاقليمي ومدى تدخله في الشأن العراقي. فالوضع في العراق يمر بحالة استثنائية والتجربة السياسية الديمقراطية لا تزال حديثة العهد والساسة والراي العام لم يتفهموا بعد طبيعة العملية الديمقراطية.

وحذر الحديثي في أتصال هاتفي مع "المدى" من تشكيل حكومة اغلبية لكون العراق بلداً متنوع الشرائح اضافة الى انه يمر بمرحلة التأسيس للديمقراطية بالتالي يحتاج الى شراكة من جميع الاطراف في القرار السياسي، لافتا الى ضرورة ان تعمل الحكومة القادمة على تحسين العلاقات مع دول الجوار من خلال ارسال رسائل اطمئنان إليها.

وفي ما يتعلق بالصعوبات التي قد تواجه مرشح التحالف الوطني لرئاسة الوزراء نوري المالكي قال الحديثي: ان الطريق لا يزال طويلا فعلى المالكي اقناع جميع الاطراف التي لم تؤيده بعد للوصل الى الاغلبية المطلقة ويكون الامر بتقديم تنازلات لهذه الاطراف حتى يعمل على ارضائهم وهذا بطبيعة الحال يتطلب وقتاً طويلاً، واستنزاف الوقت ليس من مصلحة الشعب العراقي خصوصا ان الشعب عانى من الفترة الطويلة التي تلت الانتخابات حتى اختيار مرشح التحالف الوطني، معتقدا ان تستجد تعقيدات خلال مرحلة الاسابيع القادمة.

لكن استاذ العلوم السياسية في الجامعة المستنصرية عبد الامير الاسدي يقول لـ"المدى" ان نجاح الحكومة يتوقف على وجود اسس ديمقراطية راسخة تتكون بدورها من ثلاثة عوامل لايمكن الاستغناء عن أحدها وهي وجود ثقافة ديمقراطية، ووجود شعب واع يفهم معنى الديمقراطية، اضافة الى وجود برلمانيين يعون الديمقراطية ويعملون على وفق برامجهم التي قدموها خلال فترة الدعاية الانتخابية.

وذكر الاسدي ان فرنسا على سبيل المثال، احتاجت الى قرن كامل بين ثورة نابليون حتى تشكيل حكومة ديغول لاجراء انتخابات ناجحة واعتمدت الديمقراطية معيارا دقيقا لها، مستدركا انه بالرغم من ان العراق دخل التجربة الديمقرطية مباشرة بعد سقوط النظام المباد بعد ٢٠٠٣ وسيشكل حكومة فيها العديد من الثغرات، الا ان هذا الامر يعد ايجابيا، اذ على العراقيين ان يعتادوا هذه التجربة حتى يمكن لها ان تترسخ، متابعا إنه بالرغم من جزئية النجاح الذي يتحقق في ظل هذه التجربة الا ان الامر جيد بالمقارنة مع حداثتها.

وانتقد الاسدي بعض البرلمانين لكونهم غير ديمقراطيين فهم يمنعون من حصل على اكثر عدد من الاصوات من تشكيل الحكومة، فرئيس دولة القانون الذي حصل على المرتبة الأولى من حيث الاصوات يجب ان يشكل هو الحكومة على اساس ان الكتل السياسية اعتمدت الديمقراطية لا شيئا اخر، مطالبا الكتل السياسية بأن تعتمد على العامل المحلي لا العربي والاقليمي اذ عليهم احترام راي الشارع العراقي.

واضاف الاسدي ان من الضروري ان نعتمد في المرحلة القادمة على الشراكة الوطنية لا التهميش والإنفراد كما كان في زمن النظام السابق لكون الشراكة امراً ضرورياً في هذه المرحلة وهي العامل الاكبر في انجاح الحكومة المقبلة.

واعتقد الاسدي ان من تجاوز الصعوبات والضغوط المحلية والاقليمية في السبعة اشهر الماضية يستطيع تجاوز جميع الصعوبات في المرحلة القادمة، اذ ان هذه الصعوبات تكمن في محاولة الاحزاب الضغط على المالكي لكي يتقدم بعدد من التنازلات لهذه الاطراف، وقد تعمل بعض الاطراف على ترشيح شخصيات اخرى امام المالكي، اضافة الى النزاعات التي قد تكون داخل البرلمان من خلال عرقلة بعض التشريعات، فالمرحلة القادمة وكما تشير المعطيات تبدو مرحلة صراع وان التنافس انتقل من بين المكونات الى داخل المكون الواحد.

المستشار الاعلامي لمنظمات المجتمع المدني طارق العادلي اكد لـ"المدى" ضرورة ان تشكل الحكومة من العناصر المنتمية الى الشعب، كما يجب على الحكومة ان تأخذ بعين الاعتبار المتطلبات الانية للعملية السياسية مع الابقاء على الخطط الاستراتيجية التي يتم العمل فيها على المدى الابعد، مشدداً على ضرورة ان تخرج الحكومة من الموروث السياسي والديني وان تعتمد على الكفاءات وان تقدم البرامج مسبقا الى الجهات الاعلى حتى يتم اقرارها ورقابتها في ضوء ما قدمته وان تدعم المؤسسات المدنية وان لا تسيس او تعسكر المجتمع.

ولفت العادلي إلى ان الشراكة المطلوبة في الوقت الحالي هي شراكة القرار السياسي لا شراكة توزيع المناصب بين الكتل السياسية لكون الامر سينقلب في هذه الحالة من شراكة الى محاصصة، اما المشكلة الاكبر التي ستواجه مرشح رئيس الوزراء نوري المالكي فهي التخلص من المحاصصة التي لطالما اثرت سلبا على العملية السياسية في العراق.

فيما يرى المحلل السياسي احمد الابيض في حديث لـ"المدى" ان نجاح الحكومة في العراق يتوقف على مدى مقدرة مرشح التحالف الوطني لرئاسة الوزراء نوري المالكي على التخلص من التناقضات الموجودة بين الكتل السياسية الاربعة الفائزة في الانتخابات، منوها على ضرورة ان تكون طريقة المالكي في المرحلة المقبلة في معالجة الازمة قائمة على الدستور والابتعاد عن المجاملات السياسية.

واعتقد الابيض ان حكومة اغلبية سياسية هي التي تنجح الحكومة، بشرط ان تكون هناك احزاب وطنية لا فئوية وجهوية، اضافة الى ضرورة ان يكون هنالك تعداد عام لمعرفة مقدار تمثل المحافظات في مجلس النواب، بالاضافة الى سن تشريعات تنظم عمل الاحزاب في العراق. وزاد الابيض ان المالكي قطع نصف الطريق الصعب والباقي هو الاصعب فمسألة الترشيح غير مقيدة بوقت اما التكليف فيتقيد بفترة زمنية مقرة في الدستور يعمل من خلالها نوري المالكي بعد تكليفه من قبل رئيس الجمهورية على تشكيل حكومة تحصل على موافقة اغلب الاطراف، مؤكدا على ان المشهد السياسي لايزال معقدا وعلى جميع الاطراف العمل بجدية للخروج من هذه الازمة.

### إعلان التحالف يسهل إنهاء الأزمة

## التوافق: خطوة ترشيح المالكي صحيحة وبقي أن تشكل الحكومة سريعا

□ متابعة/ المدى

عمر الهيجل

اكد القيادي في كتلة التوافق النائب عمر الهيجل على مواقف التوافق القديمة كعنصر مساعد في السعي لتشكيل الحكومة العراقية ووقوفها مع الجميع للخروج من ازمة تشكيل الحكومة.

وقال الهيجل لوكالة انباء الاعلام العراقي "نؤكد على مواقفنا القديمة في التوافق العراقي من حيث اننا ما زلنا عنصراً مساعداً من اجل السعي لتشكيل الحكومة العراقية المقبلة في اسرع وقت ممكن".

ونفى الهيجل ان تكون جبهة التوافق قد طالبت بوزارات مهمة مقابل تاييد مرشح التحالف الوطني وقال "اعلنا لجميع الكتل ان التوافق لا تبحث اليوم عن وزارة بقدر ما تبحث عن مصلحة وطنية اما قضية الوزارة وتشكيل الحكومة فهذا تحصيل حاصل لنا ولغيرنا واذا كانت هناك حكومة شراكة وطنية فسيكون الامر على اساس النقاط".

وتابع الهيجل "نقول لاخواننا في التحالف الكردستاني والعراقية ان هناك خطوة صحيحة على الطريق بدأت وعلينا ان نعزز هذه الخطوة للخروج من الازمة الخانقة في البلاد احتراما لجمهورنا الانتخابي واحتراما للعملية السياسية التي خسرنا فيها طوال السبع سنوات الماضية الكثير من الدماء والاموال".

واكد إن "خطوة الاعلان عن ترشح نوري المالكي تعد مخرجا مهما لتشكيل الحكومة وخطوة جيدة تدفع العملية السياسية الى بر الامان،داعيا القائمة العراقية الى القبول برئاسة البرلمان، وعليها مباركة خطوة ترشيح المالكي لانها مخرج نحو تشكيل الحكومة العراقية المقبلة من اجل إيصال العملية السياسية إلى بر الامان الذي تنشده جميع الكتل السياسية من دون استثناء".

وقال الهيجل ان "الفترة التي يمكن ان يستغرقها تشكيل الحكومة يتعلق بالقائمة العراقية خاصة ان الامر بدا اكثر وضوحا من الامس وان رئاسة الوزراء لن تخرج من التحالف الوطني، وتقارب المجلس الاعلى والفضيلة مع العراقية لا يعني بالضرورة انهم موافقون على ان يكون رئيس الوزراء من القائمة العراقية، خاصة بعد ان اكد رئيس منظمة بدر هادي العامري انهم جزء من التحالف الوطني وهذه اشارة واضحة إلى ان التحالف الوطني متمسك برئاسة الوزراء والامر منوط بالعراقية، ان احسنت التعامل مع هذه الخطوة فسيكون ذلك مخرجا وان لم تحسن اعتقد ان رئيس الوزراء لديه اوراق تفاوضية جيدة مع ائتلاف الكتل الكردستانية الذين اعلنوا انهم مع من يعطيهم مطالبهم في الورقة التي قدموها ويباركون له رئاسة الوزراء وبالتالي اعتقد ان موقف التحالف الوطني ودولة القانون هو اقوى من موقف القائمة العراقية".

على صعيد اخر، أكد عضو في ائتلاف الكتل الكردستانية على ان ترشيح المالكي لمنصب رئاسة الوزراء من قبل التحالف الوطني من شأنه ان يعزز الموقف السياسي في العراق، مشيراً الى ان شرط ائتلاف الكتل الكردستاني لدعم المالكي يتمثل في تنفيذ مطالبه.

اوضح فرهاد الاتروشي لوكالة كردستان للانباء اننا "لا نستطيع القول ان ترشيح المالكي من قبل التحالف الوطني لمنصب رئاسة الحكومة المقبلة أنهى مشكلة تشكيل الحكومة ، الا انه الخطوة الاولى نحو معالجة الازمة السياسية في العراق".

وتابع الاتروشي قائلاً اننا "نستطيع القول بأن ترشيح المالكي غيّر الخارطة السياسية في العراق، وقد تعزز موقف الجانب الكردي، حيث ان موقف الكرد سيكون له التأثير الكبير في تحديد مرشح رئيس الحكومة المرتقبة".

من جانبه، قال النائب محما خليل ان "ترشيح المالكي لرئاسة الوزراء من قبل التحالف الوطني خطوة ايجابية لمعالجة التعقيدات التي تقف امام المشروع السياسي ومخطط تشكيل الحكومة المرتقبة"، مبينا ان "الكرد لديهم برنامجهم الخاص، وسيجتمعون مع المالكي ليعرفوا مدى استعداده لدعم تنفيذ برامج الكرد".

وافاد خليل انه "بلا شك، فانه في حال دعم المالكي برنامج الكرد المتكون من ١٩ نقطة فان الكرد سيدعمون ترشيحه لرئاسة الحكومة المرتقبة".

واضاف ان "دولة القانون كانت قد اعلنت بجدية عن دعم المشروع الكردي، الا اننا نريد ضمانات مكتوبة تتعهد بدعمنا، والوفد الكردستاني المفاوض في بغداد سيتخذ خطوات جدية بهذا الشأن خلال الايام المقبلة".